دائـــرة الشـــؤون الإســـلامية والعمـــل الخيـــري
Islamic Affairs & Charitable Activities Department

حكومة دبي
GOVERNMENT OF DUBAI

منتدى فقه الاقتصاد الإسلامي 2015م

المشكلة الاقتصادية في المذاهب الاقتصادية

التأطير الفكري وتصورات المواجهة

إعـــداد

الدكتور محمد يحيى محمد الكبسي

أستاذ الاقتصاد والاقتصاد الإسلامي

الجامعة اليمنية ـ كلية العلوم الشرعية والقانونية

حُقُوقُ الطَّبْعِ مَحْفُوظَة

لدائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري بدبي

هاتف: ٦٠٨٧٧٧٧ ٤ ٩٧١+ فاكس: ٦٠٨٧٥٥٥ ٤ ٩٧١+
الإمـــارات العربيـــة المتحدة ص. ب: ٣١٣٥ - دبـــي
mail@iacad.gov.ae www.iacad.gov.ae

هذا البحث يعبّر عن رأي صاحبه

ولا يعبّر بالضرورة عن رأي دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري بدبي

بسم الله الرحمن الرحيم

ملخص البحث

من أهم القضايا التي تناقش في الاقتصاد تصور الاقتصاديات المختلفة للمشكلة الاقتصادية؛ لأنه بناءً على هذه النظرة تتشكل فكريا وعمليا آليات هذه المذاهب الاقتصادية لمعالجة المشكلة الاقتصادية، ولذا فموضوع المشكلة الاقتصادية هو موضوع الاقتصاد كله، والاتفاق شبه حاصل على تشخيص المسألة في معظم مظاهرها، والاختلاف هو في بيان أسبابها ووسائل معالجتها.

وتكمن المشكلة الاقتصادية عند الرأسمالية في الندرة النسبية، وهي عدم كفاية الموارد الاقتصادية لحاجات الإنسان الاقتصادية، ولأهمية هذا المصطلح في الفكر الرأسمالي فقد أقام دراساته الاقتصادية حول مشكلة الندرة، حتى أنَّ بعضهم يُطلق على علمِ الاقتصادِ (علم الندرة)، ووضعت تصورات العلاج بالسماح بالحرية الاقتصادية وإعمال جهاز الثمن في إطار السوق بحيث يقوم بتوزيع الموارد على الاستخدامات المختلفة باعتباره يعكس رغبات المستهلكين وتوجيه المنتجين إلى الأنشطة التي يجب أن تتجه إليها مواردهم، ومن خلال أيضًا الاهتمام بالتنمية.

والاشتراكية كانت ترى أنَّ المشكلة في التناقض بين أشكال الإنتاج والتوزيع، فالمشكلة ناتجة من شكلِ الإنتاج الذي هو الموجِّه والمسيطر على توزيع العائد في النهاية، فيكون العلاج في تغيير أشكال ووسائل الإنتاج بإلغاء الملكية الخاصة، وقيام جهاز التخطيط المركزي بتوجيه النشاط الاقتصادية.

وأمَّا في الاقتصاد الإســـلامي فقد اختلف علماء ومفكرو الاقتصاد الإســـلامي في بيان المشـــكلة الاقتصادية، وبيان أســـبابها بين المنع من القول بالندرة والاعتقاد بصحتها، والتفصيل بين منعها في الضروريات وإمكانيتها في الكماليات.

وبعد البحث يمكن القول أن المشكلة الاقتصادية هي في قلة كفاية الموارد المتاحة لإشباع الحاجات الإنسانية لفرد أو مجتمع في فترة زمنية معينة ومكان معين، وعلاجها بانطلاق الإنسان في استغلال موارد الأرض، وقيامه بما يجب عليه من إعانة الآخرين ومد يد العون لهمأكثر من مجرد توفير الضروريات الأساســـية للمعيشـــة، وإنما رفع مستوى المعيشة وتحسينه.

فالموارد كافية لكل البشر الموجودين حاليًا، وســـتكفي كذلك لكل من سيأتي إذا تمَّ الاستفادة من الموارد بالشـــكل الأمثل، وكذلك يمكن الاستفادة من زيادة عدد البشر في زيادة إنتاجية الموارد.

وكما أنَّ الإســـلام قد عالج الأســـباب التي تعود على الفرد من نفسه من كسلٍ وخمولٍ وإيثـــارٍ للدعة، فقد غطى أيضًا جانب العجـــز الواقع من خلال الدعوة إلى المشاركة الخارجية من أفراد المجتمع وهيئاته في إقالة العثرات والتعاون البنَّاء، وعلى هذا فقد غطى الإســـلام بمنهجه الثغرات الحاصلة في البنيان الاجتماعي للمجتمع المسلم من قبل الفرد، ومن بعدها دعا إلى المشاركة المجتمعية في العلاج.

❁ ❁ ❁

المقدمة

إِنَّ الْحَمْدَ للهَّ نَسْتَعِينُهُ وَنَسْتَغْفِرُهُ وَنَعُوذُ بِاللهَّ من شُرُورِ أَنْفُسِنَا، وَسَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا. فَمَنْ يَهْدِهِ الله فلا مُضِلَّ له وَمَنْ يُضْلِلْ فلا هَادِيَ له. وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إلا الله وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ. ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴾ [آل عمران:١٠٢]، ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَآءً ۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴾ [النساء:١]، ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوْلًا سَدِيدًا ﴿٧٠﴾ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَٰلَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴾ [الأحزاب ٧٠-٧١].

أما بعد:

فقد جاءت شريعة الإسلام على صاحبها أفضل الصلوات والتسليم مهيمنة على كل الشرائع السابقة، قال تعالى: ﴿ وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ ۖ ﴾ [المائدة:٤٨]، وكانت رسالة محمد ﷺ هي تمام بنيانِ النُبُواتِ وكَمالِها. قال رسول الله ﷺ: «إِنَّ مَثَلِي وَمَثَلَ الْأَنْبِيَاءِ من قَبْلِي كَمَثَلِ رَجُلٍ بَنَى بَيْتًا فَأَحْسَنَهُ وَأَجْمَلَهُ إلا مَوْضِعَ لَبِنَةٍ من زَاوِيَةٍ فَجَعَلَ الناس يَطُوفُونَ بِهِ وَيَعْجَبُونَ له وَيَقُولُونَ هَلَّا وُضِعَتْ هذه اللَّبِنَةُ قال فَأَنَا اللَّبِنَةُ وأنا خَاتِمُ النَّبِيِّينَ»[(١)]،

(١) صحيح البخاري، المُسمى الجامع الصحيح المختصر، لمحمد بن إسماعيل البخاري الجعفي، مراجعة: مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير- بيروت، الطبعة الثالثة، ١٩٨٧م-١٤٠٧هـ، (ج٣/ ص١٣٠٠، رقم٣٣٤٢)، وصحيح مسلم بن الحجاج، أبو الحسين القشيري النيسابوري، تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي، دار إحياء التراث العربي - بيروت، (ج٤/ ص١٧٩٠، رقم ٢٢٨٦).

وكان القرآن رسالة الله إلى الإنسانية كافَّة قال تعالى: ﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةٗ لِّلنَّاسِ بَشِيرٗا وَنَذِيرٗا وَلَٰكِنَّ أَكۡثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعۡلَمُونَ ﴾ [سبأ:٢٨]، فكانت رسالة الإسلام الرسالة الكاملة، والنعمةً التامة ﴿ ٱلۡيَوۡمَ أَكۡمَلۡتُ لَكُمۡ دِينَكُمۡ وَأَتۡمَمۡتُ عَلَيۡكُمۡ نِعۡمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلۡإِسۡلَٰمَ دِينٗا ﴾ [المائدة:٣]، ولا يقبل اللهُ دِينًا غيرها، ولا يرضى عن شرعٍ سواها قال تعالى: ﴿ وَمَن يَبۡتَغِ غَيۡرَ ٱلۡإِسۡلَٰمِ دِينٗا فَلَن يُقۡبَلَ مِنۡهُ وَهُوَ فِي ٱلۡأٓخِرَةِ مِنَ ٱلۡخَٰسِرِينَ ﴾ [آل عمران:٨٥].

ولذا وَجَبَ أنْ تُصاغَ وفق هذا التوجيه الرباني كُلُّ المناهجِ والنظرياتِ المختلفة في الفكر الإسلامي، وبالتالي تتَشَكَّلَ على وفقها العقلية المسلمة، ثم تتحول هذه الرُؤى إلى برامجٍ عمليةٍ ملتزمةٍ بإطارٍ شرعيٍ، ومُحققة مقاصد الدين، ومُتمَثلة العبودية الحَقَّة لله عز وجل في كل جوانب الحياة، ومنها الاقتصاد أكثرُ الجوانب التصاقًا بحياة الإنسان.

وكما هو معتاد في مناقشة مفردات الفكر الاقتصادي أن أول قضية تناقش هي تصور الاقتصاديات المختلفة ونظرته للمشكلة الاقتصادية؛ لأنه بناءً على هذه النظرة تتشكل فكريا وعمليا آليات هذه المذاهب الاقتصادية لمعالجة المشكلة الاقتصادية، ولذا فموضوع المشكلة الاقتصادية هو موضوع الاقتصاد كله، بل كل المذاهب الاقتصادية تصوغ بنيانها الفكري، ثم أدواتها العملية من أجل حلِّ هذه المشكلة وذلك على اختلاف توجهاتها ومدارسها.

وفي هذا البحث سنحاول تأطير نظرة المذاهب الاقتصادية المؤثرة حول قضية المشكلة الاقتصادية.

وســنركز على ما وصل إليه الباحث حول تصور الفكر الاقتصادي الإسلامي للمشكلة الاقتصادية.

وبشكل عام فالمشــكلة الاقتصادية تتلخص بعدم كفاية الموارد المتاحة لإشباع الحاجات، أو أنها هي مشكلة الفقر(١)، وهي المشكلة التي يقوم الاقتصاد بدراستها، وإيجاد الحلول لها.

وحتى تتضح الصــورة كاملة من ناحية أوجه الاتفاق والاختلاف بين المذاهب الاقتصادية المختلفة، نقول: إنَّ الاتفاق شبه حاصل على تشخيص المسألة في معظم مظاهرها، والاختلاف هو في بيان أسبابها ووسائل معالجتها.

ومن المظاهر الواضحة المتفق عليها للمشكلة الاقتصادية الحديثة مشاكل متفرعة عنها كالمشــكلة السكانية، وهي: «مشكلة النســبة بين الموارد الاقتصادية والأعداد الســكانية، بحيث إذا كانت الدولة غنية في مواردها الطبيعيــة، وتتميز فيها التنمية الاقتصاديــة بمعدلاتٍ أكثر ارتفاعًا من معدلات الزيادة الســكانية. فإن المشــكلة الســكانية بالمعنى الذي ذكرناه لا تظهر إطلاقًا، والعكس صحيح فإذا كانت الزيادة الســكانية أسرع من الزيادة التي تطرأ على الدخل القومي، وقعت الدولة فيما يسميه رجال الاقتصاد «بالمصيدة الســكانية»، حيث يبدأ متوسط دخل الفرد في التناقص وتتعثر الدولة في إخطبوط التخلف، مع ما يواكبه من انتشار البطالة سافرة أو مقنعة، وانخفاض مستوى المعيشة، وقصور المرافق العامة عن تلبية حاجات الأعداد المتزايدة

(١) انظر: الإسلام والمشكلة الاقتصادية، محمد شوقي الفنجري، دار الوطن الرياض، الطبعة الثالثة، ١٤٠٨هـ-١٩٨٧م، ص٥٩.

والصراع من أجل لقمة العيش، وما يتبع ذلك كله من تدهور القيم والأخلاق[١].

ومن المشـــاكل الناتجة أيضًا لكن ليس من تزايد أعـــداد البشر دون زيادة تنموية مناسبة، إنما من زيادة رغبات البشر دون زيادة تنموية مناسبة: «مشكلة الزيادة الكبيرة في الاستهلاك في عالم اليوم، وهي أكبر من مما تتحمله طاقة الإنتاج، ولقد كان ذلك من أهم الأسباب في ظهور هذا العجز الدائم في ميزان مدفوعات أغلب دول العالم متقدمة كانت أو نامية، وفي فشـــل كافة محاولات الحد من الأسعار وتزايد التضخم، لا سيما هذا النوع الجديد من التضخم الذي يجتمع مع الكساد في نفس الفترة، والذي أطلق عليه علماء الاقتصاد مصطلحَ الكساد التضخمي (noitalF yatS)، وعبروا به عن الوضع الراهن[٢].

وأمَّـــا أوجه الاختلاف بين الأنظمـــة الاقتصادية فســـنتحدث عنها في مطلبين اثنين هما:

المطلب الأول: المشكلة الاقتصادية في الاقتصاد الوضعي.

المطلب الثاني: المشكلة الاقتصادية في الاقتصاد الإسلامي.

❁ ❁ ❁

(١) الإسلام والمشكلة الاقتصادية، مرجع سابق، ص ١٨.
(٢) انظر: نفس المرجع، ص٢٩.

المطلب الأول

المشكلة الاقتصادية في الاقتصاد الوضعي

اختلفت المدرستان الوضعيتان الرئيستان (الرأسمالية والاشتراكية الماركسية) اختلافًا كبيرًا في نظرتهما للمشكلة الاقتصادية، وكان الاختلاف في تحديد الأسباب هو الذي أسس لاختلافٍ في منهجيات العلاج لكل منهما.

وأمَّا ما يتفقان عليه فهو السبب في ظهور الفقر الذي هو أهم مظهر من مظاهر المشكلة الاقتصادية فيَرْجِع في كلا المذهبين إلى الإنسان؛ ففي الاقتصاد الرأسمالي سبب المشكلة الاقتصادية هم الفقراء أنفسهم سواء لكسلهم أو لسوء حظهم بشح الطبيعة أو قلة الموارد، وفي الاقتصاد الاشتراكي سبب المشكلة هم الأغنياء أنفسهم باستئثارهم دون الأغلبية الكادحة لخيرات المجتمع[1].

وقد اختلافا في الأسباب التفصيلية لظهور المشكلة الاقتصادية، ولكن كان مكمنُ الخطورةِ أنَّ المذهبين الاقتصاديين الوضعيين بعد الاختلاف الفكري تداعيا سياسيًا بتكوين معسكرات سياسية وعسكرية دولية، وذلك بعد تكوين أنظمةٍ حُكْميةٍ محلية تَسمتْ باسمِ المذهب الاقتصادي الذي اعتنقته (المعسكر الرأسمالي والمعسكر الاشتراكي)، ثم ما تلا ذلك من تجاذب عسكري بينهما راح ضحيته دولٌ أخرى مثل: أفغانستان والكوريتين وألمانيا والفيتنام. وقد استمرت ما تُعرف بالحرب الباردة بين المعسكرين إلى أن أُعلن عن نهاية الاتحاد السوفيتي في عام ١٩٩١م، وبالتالي نهاية المعسكر الاشتراكي.

(١) الإسلام وعدالة التوزيع، محمد شوقي الفنجري، إصدار الإتحاد الدولي للبنوك الإسلامية - القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م، ص٢٣.

وإنْ كانت هناك ملاحظة من هذا التقديم للموضوع فهي أهمية دراسة الرؤى المختلفة لحل المشكلة الاقتصادية، وبالتالي هذا سوف يفسر لنا كثيرًا من المجريات السياسية والاجتماعية والثقافية الحاصلة على الأرض، وأيضا يعطينا دراسة هذا الموضوع تصورًا مستقبليًا لنتائج معالجة تجربة معينة للمشكلة الاقتصادية بالاستفادة من دراسة التجارب السابقة كما قال الله تعالى: ﴿ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِكُمْ سُنَنٌ فَسِيرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ فَٱنظُرُوا۟ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلْمُكَذِّبِينَ ﴾ [آل عمران: ١٣٧].

الفرع الأول: المشكلة الاقتصادية في الاقتصاد الرأسمالي.

الرأسمالية تكمنُ المشكلةُ الاقتصادية عندها في الندرة النسبية، وهي عدم كفاية الموارد الاقتصادية لحاجات الإنسان الاقتصادية، وسميت نسبية لكون الندرة تتوقف «على العلاقة بين الموارد والحاجات لا على كمياتها المطلقة»[(١)]، ولأهمية هذا المصطلح في الفكر الرأسمالي فقد أقام «دراساته الاقتصادية حول مشكلة الندرة، حتى أنَّ بعضهم يُطلق على علمِ الاقتصادِ (علم الندرة)»[(٢)].

ويعتمد الاقتصاد الرأسمالي في إيمانه على قضية الندرة على مجموعة من النظريات السكانية لعل أهمها نظرية مالتس[(٣)]، وفيها أنَّ تكاثر السكان يجري وفق متوالية

(١) أصول الاقتصاد الإسلامي. عبد الحميد محمود البعلي. دار الراوي - الدمام. الطبعة الأولى. ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م. ص٣٤.

(٢) الاقتصاد الإسلامي والمشكلة الاقتصادية، حسين غانم، دار الوفاء - المنصورة، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ-١٩٩١م، ص٨.

(٣) روبرت مالتس (١٧٦٦-١٨٤٣م): أول من أدخل علم السكان إلى العلوم الإنسانية، ولد في إنجلترا من أسرة ثرية، ودرس دراسة دينية في جامعة كمبردج، وبعد تخرجه عمل فيها كمدرس للدين والفلسفة، بالإضافة لعمله كقسيس، ولكن بعد وضعه نظريته حول السُكان عُيِّنَ فيها مدرسًا للاقتصاد والتاريخ. (انظر: قادة الفكر الاقتصادي، صلاح نامق، دار المعارف- القاهرة، ١٩٧٨م، ص٢٢-٢٣).

هندسية: ١ و٢ و٨ و١٦ و٣٢ وهكذا، بينما إمكانية الزيادة في الإنتاج الزراعي يجري وفق متوالية حسابية: ١ و٢ و٣ و٤ و٥ و٦ وهكذا، إلى أن تصل الزيادة السكانية إلى حدٍ لا تستطيع الأرض إطعام البشرية بسهولة[١]، وهذا يعني أنَّه سوف تصل البشرية إلى مرحلة الصراع والحرب على الموارد الغذائية القليلة[٢]، وبناء على ذلك فقد نادت هـذه النظرية وغيرها مـن النظريات التي تدور معها في نفس المسـار إلى «ضرورة التخلص من الزيادة بنوعين من الوسائل، الوسـائل السالبة التي تمنع وصول بشر جدد، والوسـائل الموجبة التي بها يتم التخلص من جزء من البشر الموجودين وهي الحروب والأوبئة والمجاعات»[٣].

ونتجت من مشـكلة الندرة عند القائلين بها مشـكلة أخـرى « ففرضية ندرة الموارد ومن ثم عدم إمكان إشـباع جميع الحاجات والرغبات الإنسـانية اللانهائية تـؤدي إلى ضرورة التضحية ببعـض الحاجات من أجل إشـباع البعض الآخر مما يسـتلزم حتمًا تحديد الحاجات الأولى بالإشباع، وهو ما يسـمى بمشكلة الاختيار (Problem of Choice)[٤].

(١) انظـر: أصول المذاهـب الاقتصادية بين التجاريـين والتوجيه، مصطفى كـمال فايد، دار الفكر العربي- القاهرة، ص٨٢ -٨٣، والسـكان والتنمية من منظور إسـلامي، كمال توفيق الحطاب، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة الكويت، السنة ١٣، العدد٣٦، شعبان١٤١٩هـ- ديسمبر١٩٩٨م، ص٢١٩.

(٢) تبنى نظرية مالتس كثيٌر من الاقتصاديين الرأسماليين مثل: ساي وستيورات ميل وغيرهما، ولكن بالمقابـل كان هناك من رفضها من الاقتصاديين الرأسـماليين في القـرن العشرين ككينز وكولين كلارك، (انظر: السكان والتنمية من منظور إسلامي، مرجع سابق، ص ٢٢٠-٢٢١).

(٣) عالم إسـلامي بلا فقر، رفعت سـيد العوضي، سلسـة كتاب الأمة، وزارة الأوقاف والشـؤون الإسـلامية - قطر، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م، العدد ٧٩، ص٤٧. وانظر: ص١٢٥- ١٢٧ من نفس المرجع.

(٤) أصول الاقتصاد الإسلامي للبعلي، مرجع سابق، ص٤٠.

وبالإضافة لما سبق فقد أثَّرت هذه النظرية على صياغة أدبيات الفكر الاقتصادي العالمي، «فقد صبغت علم الاقتصاد بصبغة تشاؤمية»[١]، كما أنها أيضًا تفسر لنا أسباب ما حصل من إبادة جماعية ارتكبها الأوربيون في القرن السابع عشر والثامن عشر ذهب ضحيتها ملايين البشر من الهنود الحمر في قارة أمريكا واستراليا واستيطان أراضيهم بعد ذلك، واحتلال معظم العالم حتى بلغ نسبة ما سيطر عليه الأوربيون في القرن الماضي يصل إلى ٨٠٪ من اليابسة ثم ما حصل من حروب بينهم راح ضحيتها ما يقرب من (١٠٠) مليون نسمة في أوروبا وآسيا وأفريقيا[٢].

وتتلخص رؤية الرأسمالية لمواجهة وعلاج المشكلة الاقتصادية في أنَّ المشكلة تتمثل في الندرة النسبية، ولذا فالحل لمواجهة البعد الأول لهذه النظرية يكون بالتخلص من الزيادة البشرية بمجموعة من الوسائل التي لعل من أهمها وسائل منع الحمل، وأمَّا البعد الآخر الذي هو محدودية الموارد فيكون بإباحة الحرية المطلقة لجميع الأفراد لينتجوا ويكسبوا ويغتنوا دون قيدٍ أو شرطٍ تحت شعار: «دعه يعمل. دعه يمر» (Laissez Faire Laissez Passer)، وإعمال جهاز الثمن في إطار السوق فيقوم بتوزيع الموارد على الاستخدامات المختلفة باعتباره يعكس رغبات المستهلكين وتوجيه المنتجين إلى الأنشطة التي يجب أن تتجه إليها مواردهم، وكذلك الأثمان النسبية لعناصر الإنتاج السائدة في السوق هي التي تحدد طريقة الإنتاج المستخدمة

(١) عالم إسلامي بلا فقر، ص٤٧ .

(٢) انظر: الإسلام والثروة. عبدالعزيز الكحلوت. منشورات صحيفة الدعوة الإسلامية- ليبيا. ١٩٨٠م. ص٨.

سـعيًا لأكبر ربح وأقل نفقة، ويضمن بذلك الاسـتخدام الكامل لموارد المجتمع، والزيادة المستمرة في طاقته الإنتاجية [١].

وقد وضع آدم سـميث [٢] أستاذ هذا المذهب في كتابه (ثروة الأمم) هذه النظرة تحت قاعدتين رئيستين[٣]:

١- الحرية الاقتصادية وما يتلوها من حق الملكية والميراث والربح.

٢- قوانين السوق القائمة على المنافسة الحرة.

الفرع الثاني: المشكلة الاقتصادية في الاقتصاد الاشتراكي.

يرتبـط الاقتصاد الاشـتراكي بالفكر الشـيوعي، كونه يمثـل - عند مفكري الشـيوعية - المرحلة الأولى من مراحل التحول نحو الشـيوعية؛ لأنه يسبق الحرية مرحلة صراع لإقامة النظام الاشـتراكي ثم إبداله بالمجتمع الشـيوعي حيث تزول الدولة ويختفي كل نوع من الخضوع [٤].

(١) انظر: أصول الاقتصاد الإسلامي للبعلي، ص٤٢.

(٢) آدم سـميث (١٧٢٣م-١٧٩٠م): مـن كبار المفكرين الاقتصاديين، اسـكتلندي الأصل، نشر كتابه «بحث في طبيعة ثروة الأمم « في عام ١٩٧٦م، ويعتبر هذا الكتاب أسـاس علم الاقتصاد الحديث. ترك سـميث أثرًا عميقًا في المعاصرين واللاحقين من علـماء الاقتصاد الوضعي حتى يمكن القول أنهم عاشوا أمدا طويلا على أفكاره تطويرًا أو نقدًا، انظر: الموسوعة العربية الميسرة، لمجموعة من العلماء، مؤسسـة دار الشـعب للصحافة والطباعة والنشر- مصر، الطبعة الأولى، ١٩٦٧م، ص ١٠١٦.

(٣) الإسـلام والمذاهب الاقتصادية المعاصرة. يوسـف كمال. دار الوفاء - المنصورة. الطبعة الثانية. ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.، ص٢٨.

(٤) انظر: الحريات العامة حقوق الإنسـان، محمد سـعيد مجدوب، جروس بـرس - لبنان، الطبعة الأولى، ١٩٨٦م، ص٦٧- ٦٨.

والواضـــع الأول في العصـــور المتأخرة لأســـس النظرية الشـــيوعية هو كارل ماركس[١]، ولذا ارتبط اسمه بهذه النظرية، فتُسمى الشيوعية الماركسية أو الاشتراكية الماركســـية، وأما الاشتراكية العِلمية فهي مصطلحٌ اســـتخدمه ماركس للتفريق بين الاشتراكية التي يدعو إليها والاشتراكية الخيالية، باعتبار أنَّ اشتراكيته – الاشتراكية العلمية – تقوم على أساس التحليل العلمي للمجتمع وظروفه الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والفكرية [٢].

وفي مطلع القرن العشرين ظهرت النظرية الاشتراكية بقيام الاتحاد السوفيتي بعد خروج الثورة البلشـــفية في روسيا عام ١٩١٧م، وتم فيها الإعلان عن تبني النظرية الشـــيوعية الماركسية، واعتماد النظام الاقتصادي الاشـــتراكي، كنظام مرحلي سابق لمرحلة الشـــيوعية الكاملة، ورأوا أنَّ نظام الإنتاج هو الذي يشكل النظم السياسية والقانونية فأعلو من المجتمع على حساب الفرد.

وتتمثل المشكلة الاقتصادية في الاشتراكية العلمية (الماركسية) هي « في التناقض بين أشـــكال الإنتاج والتوزيع »[٣]، فالمشكلة ناتجة من شكلِ الإنتاج الذي يكون هو

(١) كارل ماركس (١٨١٨– ١٨٨٣م): فيلســـوف الشيوعية المعاصرة، من أصل يهودي ألماني، أنتقل بعد إكمال دراسته من ألمانيا إلى باريس حيث التقى بفريدريك أنجلز، فتعاونا على إصدار «المنشور الشـــيوعي» عام ١٨٤٨م. هاجر إلى إنجلترا وأقام فيها حتى وفاته، وأســـس المؤتمر الاشتراكي العالمي عام ١٨٦٤م. وأصدر الجزء الأول من كتاب « رأس المال» عام ١٨٦٨م. وأخرج صديقه أنجلز بعـــد وفاته الجزء الثاني والثالث، وقد أثر بأفكاره وبهذا الكتـــاب تأثيرًا بعيدًا على التاريخ الإنساني. (انظر: الموسوعة العربية الميسرة، ص ١٠١٦).

(٢) انظر: موسوعة السياسة، عبدالوهاب الكيالي وآخرون، المؤسسة العربية – بيروت، الطبعة الثالثة، ١٩٩٠م، ج١/ ص١٩٧.

(٣) انظر: نظرات جديدة في المشكلة الاقتصادية من منظور إسلامي، كمال الحطاب، مجلة جامعة مؤتة للبحوث والدراسات – الأردن، المجلد ١٧، العدد٣، ٢٠٠٢م، ص٨٥.

الموجِّه والمسيطر على توزيع العائد في النهاية، وبسبب سيطرة الملاك وأصحاب الأراضي وأصحاب رؤوس المال النقدية على وسائل الإنتاج فهم يستغلون الطبقة العاملة (طبقة البرولتاريا) رغم أنهم لا يُقدِّمون للعمال مقابل السلع والخدمات التي يأخذونها، فهم يعيشون على دخلٍ لم يكسبوه، فهؤلاء يقدمون رأس المال الثابت الذي لا يُنتج (كالأبنية والمواد الأولية والآلات)، والعمَّال يقدِّمون رأس المال المتغير (العمل) الذي تتولد منه الإنتاجية[١].

ومن هذا التحليل للمشكلة الاقتصادية تولدت نظرية أخرى هي (نظرية فائض القيمة)، وهي أنَّ ما يُدفع للعامل أقل بكثير من قيمة السلعة التي أنتجها، والفارق بين قيمة السلعة وقيمة الأجر الذي أخذه العامل يذهب إلى جيب الرأسمالي، وهذا هو عين الاستغلال[٢]؛ فيكون الحل الرئيس في إخراج عنصر رأس المال والأرض من استحقاق عائد الناتج، وذلك بتأميم الدولة لكل عناصر الإنتاج، والقضاء على كل دخلٍ سوى أجر العمل[٣]، ولكن مع هذا وعلى حسب المفهوم الماركسي سوف تظل المشكلة الاقتصادية قائمة ما دامت المجتمعات البشرية لم تصل إلى المرحلة النهائية للتطور (مرحلة الشيوعية)[٤].

---

(١) انظر: الإسلام والمذاهب الاقتصادية المعاصرة، مرجع سابق، ص٨٣.

(٢) انظر: مدخل للفكر الاقتصادي في الإسلام. سعيد مرطان. مؤسسة الرسالة. الطبعة الأولى. ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م، ص٣٣.

(٣) رأس المال، كارل ماركس، ترجمة: راشد البروي، مكتبة النهضة المصرية - مصر، ١٣٦٦هـ-١٩٤٧م، ج٢/ ص٢٢٥.

(٤) الاقتصاد الإسلامي، مفاهيم ومرتكزات، محمد أحمد صقر، بحوث مختارة من المؤتمر العالمي الأول للاقتصاد الإسلامي- مكة المكرمة بتاريخ ٢١-٢٦ صفر ١٣٩٦هـ الموافق ٢١-٢٦ شباط ١٩٧٦، إصدار جامعة الملك عبدالعزيز، المركز العالمي لأبحاث الاقتصاد الإسلامي- جدة، الطبعة الأولى، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م، ص٢٦.

وبالنسبة لرؤية الاشتراكية الماركسية لمسألة الندرة فهي رؤية قائمة على الموافقة على أنَّ هناك ندرة، ولكن هناك تعظيمًا لها من قبل الرأسمالية، فالعمل المُنتج ثم التوزيع المكافئ يؤدي إلى زيادة الإنتاجية، ويكون حافزًا على مواجهة الندرة، فرابوشكين (مفكر اشتراكي) يحدد « أنَّ التنظيم الاقتصادي الكفء، والعمل المتواصل يؤدي إلى تنمية الناتج بمعدلات تفوق بكثير معدلات النمو السكاني»[١]، وقد هاجم ماركس بشدة نظرية مالتس، واعتبرها تتضمن تشهيرًا بالجنس البشري، وأنها من صنع الرأسمالية [٢].

وأمَّا المذهب الاشتراكي فقد رتب العلاج بناءً على أنَّ المشكلة في التناقض بين قوى الإنتاج وعلاقات التوزيع، فيكون العلاج في التركيز على تغيير أشكال ووسائل الإنتاج بإلغاء الملكية الخاصة، وتصفية الرأسماليين البرجوازيين[٣]، ومن ثم يأتي دور جهاز التخطيط في حل المشكلات المتعلقة بالإنتاج والتوزيع على أساس تحديد أولويات المجتمع، ومن ثم توزيع موارده توزيعًا يتلاءم وتلبية هذه الأولويات[٤].

وقد وضع أستاذ هذا المذهب كارل ماركس في كتابه (رأس المال) هذا العلاج في ثلاث قواعدٍ هي[٥]:

---

(١) اقتصاديات السكان، صلاح الدين نامق، دار المعارف- مصر، ١٩٧٠م، ص٢٠٥-٢٠٦.
(٢) انظر: تطور الفكر الاقتصادي، عبدالرحمن يسري، دار الجامعات المصرية- الإسكندرية، ١٩٧٩م، ص١٦٦.
(٣) الإسلام وعدالة التوزيع، مرجع سابق، ص٢٣.
(٤) انظر: أصول الاقتصاد الإسلامي للبعلي، مرجع سابق، ص٤٣.
(٥) الإسلام والمذاهب الاقتصادية، مرجع سابق، ص٩٧.

١- قيام الثورة الاشتراكية التي يسيطر بها العمال على الحكام كشرط أولي.

٢- تأميم الدولة لكل عناصر الإنتاج والقضاء على كل دخل سوى أجر العامل.

٣- يُـدار النشـاط الاقتصادي عن طريـق جهاز التخطيـط، وكل العلاقات الاقتصادية الدولية تتم عن طريق الدولة.

❁ ❁ ❁

المطلب الثاني

المشكلة الاقتصادية في الاقتصاد الإسلامي

الفرع الأول: تصور مفكري الاقتصاد الإسلامي للمشكلة الاقتصادية.

الحديث عن الرؤية الإسلامية للمشكلة الاقتصادية ينبهنا إلى قضية مهمة في الصياغة العلمية للاقتصاد الإسلامي، وهي: أنه إلى الآن لا توجد قواعد عامة يتفق عليها علماء الاقتصاد الإسلامي مثل ما يتفقون في قاعدتي تحريم الربا، ووجوب الزكاة، أمَّا بقية النقاط في النظام الاقتصادي الإسلامي فنرى الاختلاف واضحًا في بيان الرؤية الإسلامية فيها، وهذا يَرجع إلى جانب إيجابي: وهو سعة دائرة الاجتهاد في الشريعة الإسلامية، وإلى جانبٍ سلبي: وهو أنَّ الحديث عن هذه النقاط يرجع إلى تقسيمات وضعها غيرنا - في ما يسمى علم الاقتصاد السياسي- ويكون الاختلاف على قضيةٍ أساسها بناه غيرنا، ثم نتحاكم إلى الآيات والأحاديث وأقوال السلف للتدليل على صحة أو خطأ ما ذهب إليه مؤسسو المذاهب الوضعية؛ لكن في الأخير يتضح أننا نحتاج أن نرجع إلى مدلولات اللفظ عندهم أولًا، ويكون النقل لمفهومهم منهم، ثم الحكم على المسألة بناءً على مدلولاتها عند واضعيها.

وهذه القضية أصابها ما ذكرنا، فقد اختلف علماء ومفكرو الاقتصاد الإسلامي في بيان المشكلة الاقتصادية، وبيان أسبابها إلى أربعة آراء رئيسة:

١- **القول بمنع** اعتبار الندرة هو أساس المشكلة الاقتصادية؛ لأن مشكلة الندرة تعني: « أنَّ الموارد الاقتصادية غير كافية لإشباع الحاجات الاقتصادية الواقعة

عليها. والأمر على هذا النحو يصطدم بالعقيدة الإسلامية»[١]، وهذا المبدأ مرفوض؛ لتعارضه مع العقيدة الإسلامية التي تُؤمن بتكفل الخَلَّاقِ الكَريم بعباده قال تعالى: ﴿ وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِي ٱلۡأَرۡضِ إِلَّا عَلَى ٱللَّهِ رِزۡقُهَا وَيَعۡلَمُ مُسۡتَقَرَّهَا وَمُسۡتَوۡدَعَهَاۚ كُلّٞ فِي كِتَٰبٖ مُّبِينٖ ﴾ [هود: ٦]، وقال: ﴿ وَكَأَيِّن مِّن دَآبَّةٖ لَّا تَحۡمِلُ رِزۡقَهَا ٱللَّهُ يَرۡزُقُهَا وَإِيَّاكُمۡۚ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡعَلِيمُ ﴾ [العنكبوت:٦٠]، وقال تعالى: ﴿ وَجَعَلَ فِيهَا رَوَٰسِيَ مِن فَوۡقِهَا وَبَٰرَكَ فِيهَا وَقَدَّرَ فِيهَآ أَقۡوَٰتَهَا فِيٓ أَرۡبَعَةِ أَيَّامٖ سَوَآءٗ لِّلسَّآئِلِينَ ﴾ [فصلت:١٠]، وقال عز وجل: ﴿وَفِي ٱلسَّمَآءِ رِزۡقُكُمۡ وَمَا تُوعَدُونَ ﴾ [الذاريات:٢٢]، وقال تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلرَّزَّاقُ ذُو ٱلۡقُوَّةِ ٱلۡمَتِينُ ﴾ [الذاريات: ٥٨][٢]، ومن استدلالات أصحاب هذا الرأي أنَّ في القرآن الكريم ثلاث آيات تبطل قضية الندرة[٣] هي قوله تعالى: ﴿ وَٱلۡأَرۡضَ مَدَدۡنَٰهَا وَأَلۡقَيۡنَا فِيهَا رَوَٰسِيَ وَأَنۢبَتۡنَا فِيهَا مِن كُلِّ شَيۡءٖ مَّوۡزُونٖ ١٩ وَجَعَلۡنَا لَكُمۡ فِيهَا مَعَٰيِشَ وَمَن لَّسۡتُمۡ لَهُۥ بِرَٰزِقِينَ ٢٠ وَإِن مِّن شَيۡءٍ إِلَّا عِندَنَا خَزَآئِنُهُۥ وَمَا نُنَزِّلُهُۥٓ إِلَّا بِقَدَرٖ مَّعۡلُومٖ ﴾ [الحجر: ١٩-٢١]، وعلى هذا فيكون الأصل هو الوفرة، ولا يصح استشهاد البعض بآيات البسط والقبض، أو التقدير في الرزق مع أنها واردة في شأن بعض الخلق ولِحِكَمٍ فرديةٍ[٤]، وعلى هذا يكون السبب في المشكلة الاقتصادية هو الإنسان نفسه لا قلة مواردٍ ولا أشكال إنتاجٍ، وإنما قصور هذا الإنسان أو فساد

(١) تطبيق القواعد الشرعية في الاقتصاد، عبدالستار أبوغدة، من ندوة التطبيقات الإسلامية المعاصرة، إصدار البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب - جدة، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م، ج١/ ص٥١.

(٢) انظر: عالم إسلامي بلا فقر، مرجع سابق، ص ٤٨. والاقتصاد الإسلامي والمشكلة الاقتصادية، مرجع سابق، ص٨-١٠.

(٣) انظر: عالم إسلامي بلا فقر، ص ١٢٧.

(٤) انظر: تطبيق القواعد الشرعية في الاقتصاد، لعبدالستار أبوغدة، مرجع سابق، ج١/ ص٥١.

سلوكه بالنسبة للموارد الطبيعية؛ بعدم استغلالها كما عبرت عنه الآية الكريمة: ﴿ وَءَاتَىٰكُم مِّن كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ ۚ وَإِن تَعُدُّوا۟ نِعْمَتَ ٱللَّهِ لَا تُحْصُوهَآ ۗ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَظَلُومٌ كَفَّارٌ ﴾ [إبراهيم:٣٤]، بأنَّه (كفار)، أو بالنسبة لأخيه الإنسان بسوء التوزيع مما عبرت عنه الآية الكريمة بأنه (ظلوم)[١]، كما أنَّ «المشكلة الحقيقية تكمن في الغِني غير المُرشَّد، والفقرِ غير المُعَالج[٢]، فالحل بيد الإنسان نفسه سواء كان غنيًا أو فقيرًا. وتكمُن أيضًا في «القصور في الوسائل المتاحة للإنسان عن تسخير الكون للوصول إلى الموارد الممكن استخدامها لإشباع الإنسان»[٣]، ولغياب أو ضعف تأثير البعد الإيماني والأخلاقي دوره في ظهور المشكلة الاقتصادية ممثلا في السفه وسوء الاستهلاك»[٤].

٢- **الرأي الثاني** يقوم على الاعتراف بوجود الندرة النسبية؛ لأن القبول بالندرة النسبية لا يعني الإقرار بعدم كفاية موارد الفرد فقد تكفي وقد لا تكفي، لكنها محدودة في لحظة من الزمن[٥]، وأنَّ الدنيا دار ندرة؛ بمعنى أنَّ الحصول على بعض الموارد يحتاج إلى جهد وعناء ويتزاحم الناس عليها، والجنة هي دار الوفرة[٦]، ولأن الدنيا محل للازدحام والتوارد على محلٍ واحدٍ بخلاف الآخرة، فلا حسد في الآخرة

(١) انظر: الإسلام والمشكلة الاقتصادية، مرجع سابق، ص٥٩، الإسلام والثروة، مرجع سابق، ص ٩. واقتصادنا، محمد باقر الصدر، دار التعارف للمطبوعات- بيروت، الطبعة العشرون، ١٤٠٨هـ-١٩٨٧م، ص٣٣٠.

(٢) أصول الاقتصاد الإسلامي للبعلي، مرجع سابق، ص٤٣.

(٣) انظر: تطبيق القواعد الشرعية في الاقتصاد، مرجع سابق، ج١/ ص ٥٢.

(٤) انظر: الإسلام والمشكلة الاقتصادية، ص٢٧.

(٥) مدخل للفكر الاقتصادي لمرطان، مرجع سابق، ص٦٥.

(٦) انظر: أصول الاقتصاد الإسلامي. رفيق يونس المصري. دار القلم- دمشق. الطبعة الثالثة. ١٤٢٠هـ ١٩٩٩م. ص١٦. ونظرات جديدة في المشكلة الاقتصادية، مرجع سابق، ص١٠١.

لاتساعها ووفائها بالكل بلا ازدحام[١]. والحكمة الإلهية من هذه الندرة أو محدودية الموارد حَثُّ الإنسان على السعي لتعمير الأرض، وتوفير حياة كريمة لبني البشر، كما أنها مجال اختبار وابتلاء، وفيه يقول سبحانه: ﴿ وَلَوْ بَسَطَ ٱللَّهُ ٱلرِّزْقَ لِعِبَادِهِۦ لَبَغَوْا۟ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَٰكِن يُنَزِّلُ بِقَدَرٍ مَّا يَشَآءُ ۚ إِنَّهُۥ بِعِبَادِهِۦ خَبِيرٌۢ بَصِيرٌ ﴾ [الشورى: ٢٧]، ويقول تعالى: ﴿ وَلَنَبْلُوَنَّكُم بِشَىْءٍ مِّنَ ٱلْخَوْفِ وَٱلْجُوعِ وَنَقْصٍ مِّنَ ٱلْأَمْوَٰلِ وَٱلْأَنفُسِ وَٱلثَّمَرَٰتِ ۗ وَبَشِّرِ ٱلصَّٰبِرِينَ ﴾ [البقرة: ١٥٥][٢]، وأمَّا كونها هدفًا يدعو إلى ممارسة الأنشطة الاقتصادية « فلو كانت الخيرات متوفرة، وفي متناول الجميع فسيفقد النشاط الاقتصادي غرضه، ولكن في ظروف من الندرة وَجدَ بعض الناس أنفسهم في حاجة لبعض، وقد أوجدت تلك الندرة ودعت للنشاط الاقتصادي»[٣].

وهناك معطيات ساهمت في ظهورها بهذا الشكل المخيف، ومنها:

أ- الخلط بين الحاجات الأساسية والحاجات غير الأساسية.

ب- سوء توزيع الإنتاج[٤].

جـ- قدرة الإنسان على الاستفادة مما في الأرض هي قدرة محدودة.

د- قعود الإنسان مختارًا عن طلب الرزق.

---

(١) انظر: الفلاكة والمفلكون، أحمد علي الدجي، دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م، ص٦٢.

(٢) انظر: المدخل للفكر الاقتصادي، لسعيد مرطان، مرجع سابق، ص٦٥.

(٣) تأملات إسلامية في الرأسمالية الديمقراطية، محمد عبدالروؤف، غالي عودة، دار البشير ـ عمان/ الأردن، ١٩٨٨، ص٧٧.

(٤) انظر: منهج الاقتصاد في القرآن، زيدان عبدالفتاح قعدان، مؤسسة الرسالة- بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٨-١٩٩٧م، ص٥٥-٥٧.

هـ- إتلاف الناس بسوء تدبيرهم، أو بغبائهم أوبجهالتهم قدرًا كبيرًا من الموارد فيما لا يعود على البشرية بشيءٍ من الرفاهية.

و- ما تبقى من ناتج يصلح لإشباع الحاجات وتحقيق شيءٍ من الرفاهية يتظالم الناس في توزيعه بينهم(١).

ز- مبالغة البشر في حاجتهم المادية وعدم وجود رشد كاف في الاستهلاك.

حـ- الأزمة الروحية التي يعاني منها العالم، فالجشع وحب الذات وتحقيق الأهداف الخاصة لكل دولة، تتغلب على ما تنادي به الأديان من حبٍ وتراحم بين الأمم وبين الأفراد.

و مما سبق خَلُصَ هؤلاء أنَّ الندرة ظاهرةٌ لا شبهة فيها فهي قائمة، ولكنَّ أسبابها التي تقدم ذكرُها تنفي أن تكون أصلا من أصول الخلق(٢).

٣- **الرأي الثالث** ذَهَبَ إلى أنَّ توزيع الثروة أو الناتج القومي كان المشكلةَ الأساسيةَ في علمِ الاقتصاد وفي النظم الاقتصادية على اختلافِ أنواعها، والتي فشلت جميعُها في تحقيق العدالة المستهدفة من نظرياتها(٣)، وهذا قريبٌ من الرؤية الاشتراكية التي ذكرنا سابقًا أنها تُركِّز على مشكلة التوزيع كأساسٍ للمشكلة الاقتصادية.

---

(١) الإسلام والمشكلة الاقتصادية، مرجع سابق، ص٩٧.

(٢) انظر: الاقتصاد الإسلامي مدخل ومنهاج، عيسى عبده، دار الاعتصام- مصر، ص٥٠-٥٢.

(٣) عدالة توزيع الثروة في الإسلام، عبد السميع المصري، مكتبة وهبة، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م، ص٥.

٤ - **الـــرأي الرابع** يرى التفريقَ بين الاحتياجـــات الأصلية، والاحتياجات غير الأصلية كالكماليات، فالندرة غير متحققة في الأولى، متوقعة في الثانية[١].

وســـبب الخلاف الرئيسي هنا هو اختلافهـــم في دلالات مصطلح الندرة، وهل أنّ النســـبية فيه تعني النسبية القائمة بين الحاجات اللامتناهية والموارد المحدودة، أو نسبية بين الأفراد والجماعات والدول وليست مطلقة في كل الأرض.

فمن قال بالأول منع اســـتخدام هذا اللفظ، ومن قال أنَّ دلالته على المعنى الثاني أظهر أجاز اســـتخدامه، ومن فَرَّقَ فقد حاول الجمع، وقاعـــدة الأولين النهي عن استخدام الألفاظ التي لها دلالة ظاهرة تخالف الدين، وقاعدة الآخرين لا مشاحة في الاصطلاح، وقاعدة الفريق الثالث الجمعُ ما أمكن الجمع.

وعلى كلٍّ فأســـاسُ المشـــكلة هنا كان يُكتفى فيه بالرجوع إلى أول الوضع لهذا المصطلح، ثم أكثر استخداماته في هذا العصر، ثم ما تحتمله معاني ترجمة هذا المصطلح إلى اللغة العربية، ولكن المشـــكلة الأهم هنا ما ذكرناه سابقًا من أننا ننطلق في خلافنا فيما وضعه غيرنا؛ فنكون مع أو ضد، والأولى الرجوع إلى وضع مصطلحات منطلقة من قيمنا وعقيدتنا وتوافق الواقع تماما، وما أقدر اللغة العربية على ذلك.

وإن كنـــت أرى أن نتخلى عن اســـتخدام هذا المصطلح وما شـــابهه، للشـــبهة الواقعة فيـــه أولا، وخروجًا من الخلاف، ثم لما ثبت مـــن تخلي بعض أصحابه عنه، بل وهجومهم عليه مثل: فرانســـيس مورلاپيه وجوزيـــف كولينز، وهما من خبراء

(١) انظر: تطبيق القواعد الشرعية في الاقتصاد، مرجع سابق، ج١/ ص٥١ في الهامش.

الغــذاء الأمريكيين في كتابهما (صناعة الجوع وخرافة الندرة)، والذي ذكرا فيه: أنهما وجدا أنَّ النــدرة من الخرافات[١] وفي مكان آخر من الكتــاب يقولان: « لا يمكن اعتبار الندرة ســببًا للجوع، وعلى حين أنَّ الجوع حقيقي، فإنَّ الندرة وهم»[٢]؛ فلا الغذاء ولا الأرض تعاني من الندرة، والجوع له أسباب غير الندرة، وعلى ذلك فأرى توصيف المشكلة الاقتصادية بأنها مشــكلة الكفاية النسبية، أي: أنها تقع على بعض الأفراد، والمجتمعات في زمن معين، أو مكان معين.

وأرى أنَّ حقيقــة الخلاف بين علماء الاقتصاد الإســلامي هو خلاف لفظيٌّ[٣]، فالــكل لا يقول: أن الموارد كلها في الأرض لا تكفي كل البشرية (أي ندرة مطلقة)، ويقولــون: أن الموارد تتبادل في تحقيق المنافــع، ولا يمكن إنكار أنَّ الله عز وجل قد يَبتلي فردًا معينا أو جماعةً في زمنٍ معينٍ أو مكانٍ معينٍ فتحصل عندهم ندرة لا تَكْفِي فيها الموارد لسد الحاجات.

وتشخيص المشكلة الاقتصادية بالرؤية الإسلامية بناءً على ما سبق، ورجوعا إلى مصادر التلقي المعتمدة في الشريعة الإسلامية، ومن وجهة نظر اجتهادية من الباحث، أحاول فيها إعمال الجمع قبل الترجيح نخرج بالتالي: أنَّ المشكلة الاقتصادية هي قلة كفاية الموارد المتاحة لإشباع الحاجات الإنســانية لفرد أو مجتمع في فترة زمنية معينة ومكان معين.

---

(١) انظر: صناع الجوع وخرافة الندرة، فرانســيس مور لاپيه، وجوزيف كولينز، ترجمة: أحمد حسان، سلســلة عالم المعرفة، إصدار المجلس الوطني للثقافة والفنــون والآداب- الكويت، العدد ٦٤، إبريل ١٩٨٣م، ص١٥.

(٢) المرجع السابق، ص٢١.

(٣) أي أنَّ الخلاف كائنٌ في الألفاظ فقط، وأمَّا المعاني لهذه الألفاظ فهي واحدة، ولا خلاف فيها.

ونلاحظ من هذا التشـــخيص استخدام لفظ (قِلة) حتى نبتعد من لفظ (عَدَم)، الذي لا أحبذ اســـتخدامه من الباحثـــين خاصةً في مثل هذه المســـألة، والتي يعني اســـتخدام العدمية فيها نفي الإمكانية نهائيًا في كفاية ولـــو بعض الحاجات ببعض الموارد، ولذا اســـتخدمت لفظ (المتاحة) كوصف للموارد لنعرف أنَّ مشكلة الموارد قـــد لا تكون في عدم الوجود، وإنما في ضعف إمكانية اســـتخدامها لتخلف تقني أو علمي أو مانع من قبل عمل سياسي أو ثقافة مجتمعية معينة.

وتوصيف الحاجات بالإنسانية حتى نُجمع كل الحاجات المتغيرة والمتجددة على حســـب أعراف الناس، وبما لا يخالف شريعتنا ثم ضبطها بزمان أو مكان معين لفرد أو جماعة، وهذا ما ينفي العدمية المطلقة.

وكذا لا يصح القول بإمكانية الإيمان بحقيقة الندرة المطلقة التي تخالف ما قدمنا الحديـــث عنه، والتي تعني: « عدم كفاية المـــوارد لتلبية حاجة من على الأرض ومن ســـيأتي بعدهم من البشر »[1]؛ لِما جاء في الأدلة التي ســـاقها أصحابُ الرأيِ الأولِ القائلين: بعدم الاعتراف بالندرة كسبب رئيسٍ للمشكلة الاقتصادية.

ومن ثم يأتي الواقع فيذهب إلى تصديـــق ما ذكرنا ففي تقرير للبنك الدولي نُشر في ١٩٨٦م تحت عنوان الغذاء والجوع جاء فيه: « إنَّ الجوع حقيقي، أمَّا الندرة فلا، وأنَّ القضية الرئيســـية للمجاعة أو انعدام الأمن الغذائي لا تكمن في نقص الأغذية ولا حتى في ارتفاع الأســـعار، بل في ســـوء التوزيع أو نقص القـــدرة الشرائية لدى

(١) المدخل لمرطان، مرجع سابق، ص ٦٩.

البعض»[١]، كما «أنّ الحقائق العلمية تقول: إنه حتى الآن لم تبلغ المساحة المزروعة في العالم أكثر من بليونين من الأفدنة أي: (١:٨) من المساحة التي يمكن زراعتها، فإذا وضعنا في الاعتبار الإنجازات التقنية الحديثة نستطيع أن نضاعف من تلك المساحة، ويكون البشر على استعداد لاستقبال أربعة أمثال عددهم الحالي، وتوفير قدر كاف من الغذاء لهم، بل إنَّ تقديرات أخرى نقلا عن صحيفة الأيكونومست البريطانية (١٩٨٧) تشير إلى أنَّ الأرض قادرة نظرياً على توفير الغذاء لعدد يبلغ ١٣٢ بليون نسمة؛ علمًا بأنَّ عدد سكان الأرض بلغ في يوليو (تموز) من عام ١٩٨٧ خمسة بلايين»[٢]. هذا في المستقبل أمَّا حاليًا بالقياس عالميًا يوجد - الآن- ما يكفي من الغذاء لكلِّ فرد، فالعالم ينتج كل يوم رطلين من الحبوب - أي أكثر من ٣ آلاف سُعْر حراري وبروتين وفير- لكل رجل وامرأة وطفل على الأرض. هذا التقدير لثلاثة آلاف من السعرات- وهى أكثر مما يستهلكه شخص من أوروبا الغربية - لا يتضمن الأطعمة المغذية الأخرى العديدة التي يأكلها الناس: البقول، والجوز، والفواكه، والخضراوات، ومحاصيل الجذور، ولحوم الحيوانات التي تتغذى بالأعشاب وهكذا، وعلى مستوى العالم، فليس هناك أساس لفكرة أنه لا يوجد من الغذاء ما يكفي الجميع»[٣]، وأمَّا في المستقبل فيمكن زيادة إنتاج الغذاء عن طريق كلٍّ

(١) انظر: الإسلام والمشكلة الاقتصادية للفنجري، ص ٣٣.

(٢) عدد سكان العالم في عام ٢٠٠٥ بلغ قرابة ٦٫٥١٤,١ مليون نسمة، وسوف يصلون في عام ٢٠١٥ إلى قرابة ٧٫٢٩٥,٨ مليون نسمة، (انظر: تقرير التنمية البشرية للأمم المتحدة للعام ٢٠٠٧م-٢٠٠٨م، أصدره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، طبع شركة الكركري للنشر- لبنان، ص ٢٣٤).

(٣) صناع الجوع وخرافة الندرة، مرجع سابق، ص١٨.

من الزراعة الموسعة (إضافة أراضي جديدة)، والزراعة المكثفة (زيادة إنتاج الوحدة الأرضية عن طريق زيادة المخصبات، واستخدام السلالات المحسنة والأغذية المعدلة وراثيًا)[١].

ويصبح من قبيل الهراء في ضوء هذا الحديث عن ندرة الموارد أو ترديد ما سبق أن كتبه مالتس عام ١٧٩٨ . من أنَّ المجاعة تبدو كأنها أخطر وأبغض موارد الطبيعة[٢]، فالمشكلة ليست الآن في قلة الموارد، وإنما في كيفية الاستفادة من هذه الموارد، وتنميتها التنمية الصحيحة، واستغلالها الاستغلال الأمثل دون إسراف أو تبذير.

الفرع الثاني: تصور الفكر الاقتصادي الإسلامي لمواجهة وعلاج المشكلة الاقتصادية.

وأمَّا عن الرؤية الإسلامية لحل هذه المشكلة من الجانب الاقتصادي، فالذي يراه الباحث أنَّ الحل يحتاج أولًا إلى تحليل المشكلة الاقتصادية تحليلا صحيحًا واقعيًا قائمًا على أرقام مُوثَّقة وصحيحة، والنظر في تأثيرات الزمان والمكان في بروز المشكلة الاقتصادية التي تعني: «قلة كفاية الموارد المتاحة لإشباع الحاجات العامة لفرد أو مجتمع»، والخروج بصورة تفصيلية للأسباب، ثم الخروج بعلاجٍ تفصيليٍ أيضًا، وعادة تنحصر الأسبابُ في ثلاث مجموعات رئيسة كالتالي:

(١) انظر: حدود النمو وخرافة الندرة، محمد سمير مصطفى، مجلة بحوث اقتصادية عربية، إصدار الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ومركز دراسات الوحدة العربية- العدد ٤٠، خريف ٢٠٠٧م، السنة ١٤، ص٨٦.

(٢) أمراض الفقر، فيليب عطية، سلسلة عالم المعرفة، إصدار المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب- الكويت، العدد ١٦١، ص٨.

١- منها ما يرجع إلى الموارد الموجودة، وضعف إمكانية الاستفادة للتقصير الحاصل من المجتمع أو الأفراد، وكذا التخلف الحاصل في الوسائل التقنية التي تعين على الاستفادة من هذه الوسائل.

٢- ومنها ما يرجع إلى الإنسان مع نفسه من اليأس والكسل أو العجز.

٣- ومنها ما يرجع إلى الإنسان مع غيره من الظلم والتعدي، وقلة الرحمة والتعاون.

وأرى أنَّ هذه الأسباب قد ذكرها النبي ﷺ في حديثٍ واحدٍ جاء في بيان لحالة معينة كان يعيشُ صاحبُها مشكلةً اقتصاديةً شخصية، فأرشده النبي ﷺ إلى الاستعاذة بالله عز وجل من آثارها، ومن هذا الحديث نأخذ أيضًا الأسباب الموصلة لهذه المشكلة فعن أبي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قال: «دخل رسول اللهِ ﷺ ذَاتَ يَوْمٍ الْمَسْجِدَ فإذا هو بِرَجُلٍ من الْأَنْصَارِ يُقَالُ له أبو أُمَامَةَ. فقال: يا أَبَا أُمَامَةَ ما لي أَرَاكَ جَالِسًا في الْمَسْجِدِ في غَيْرِ وَقْتِ الصَّلَاةِ؟ قال: هُمُومٌ لَزِمَتْنِي وَدُيُونٌ يا رَسُولَ اللهِ. قال: أَفَلَا أُعَلِّمُكَ كَلَامًا إذا أنت قُلْتَهُ أَذْهَبَ الله عز وجل هَمَّكَ وَقَضَى عَنْكَ دَيْنَكَ؟ قال: قلت بَلَى يا رَسُولَ اللهِ. قال: قُلْ إذا أَصْبَحْتَ وإذا أَمْسَيْتَ اللهم إني أَعُوذُ بِكَ من الْهَمِّ وَالْحَزَنِ وَأَعُوذُ بِكَ من الْعَجْزِ وَالْكَسَلِ وَأَعُوذُ بِكَ من الْجُبْنِ وَالْبُخْلِ وَأَعُوذُ بِكَ من غَلَبَةِ الدَّيْنِ وَقَهْرِ الرِّجَالِ. قال فَفَعَلْتُ ذلك فَأَذْهَبَ الله عز وجل هَمِّي وَقَضَى عَنِّي دَيْنِي»[1]، فالحزن

(١) سنن أبي داود. لسليمان بن الأشعث أبو داود السجستاني الأزدي. دار الفكر - بيروت. تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد. (ج٢/ ص٩٣، رقم١٥٥٥). وأخرجه البيهقي في كتاب الدعوات الكبير، أحمد بن الحسين البيهقي، منشورات مركز المخطوطات والتراث والوثائق- الكويت، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م، تحقيق: بدر بن عبد الله البدر، (ج٢/ ص١٣٦، رقم١٧٩).

على ما فات والهم على ما هو آتٍ له دوره في تعظيم المشـكلة الاقتصادية أكبر مما هي عليه، وهذا يدخل في الأسـباب المعنوية المولدة لليأس والقنوط اللَّذَينِ هما أسـاس التعثر عن إتمام الأعمال، وتحقيق الأهداف.

وهذه هي ميزة الاقتصاد الإسـلامي في كونه اقتصـادًا تفاؤليًا يدعو إلى التفاؤل وعدم اليأس. قـال تعالى: ﴿ وَلَا تَاْيْـَٔسُواْ مِن رَّوْحِ ٱللَّهِۖ إِنَّهُۥ لَا يَاْيْـَٔسُ مِن رَّوْحِ ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلْكَٰفِرُونَ ﴾ [يوسف: ٨٧].

ومن أسباب المشكلة الاقتصادية العجز الذي يقف بين الإنسان وبين الاستغلال الأمثل للموارد، وهذا واضح عند عدم قدرة الإنسان على الاستفادة من بعض الموارد الاقتصادية بسـبب مانعٍ كما ذكرنا تقني أو سياسي أو اجتماعي أو ثقافي. وعندنا من الأسـباب المهمة كسل هذا الإنسان أمام هذا الاسـتغلال بميله للراحة والدعة فلا يعمل ولا يسـير في الأرض ابتغاء الرزق ثم يقول عندي مشكلة اقتصادية أو أزمة، وهذا يظهر عندما كان يأتي سـائلٌ إلى النبي ﷺ فيدله على أهمية العمل وأنَّه خيرٌ من سؤال الناس.

وأيضًا من الأسباب التي جاء ذكرُها في الحديث «الجُبْن»، ويُتصور في المسألة هذه بالخوف من الإقدام على الإبداع والتجديد ومخالفة المعهود، وفي الخوف من الانتقال والسعي في الأرض، وطلب أسـباب الرزق فيؤثر السـلامة الحاصلة على المخافة المُتَوَهمة من العمل والسـعي لطلب الرزق، وأيضًا من أسباب المشكلة الاقتصادية «البخـل» وله بعدان: البعد الأول في حق صاحبـه وهو أن الحرص على المال يُصيَّر

صاحبه أسيراً للمال لا يشبع ولا يقنع، فيصير خادمًا للمال يشقى في جنيه ليأتي مَن بَعدَه فيأخذوه عذبًا زلالا، فيعيش ونفسيته نفسية المحتاج أبداً، وأيضًا البعد الثاني في حق الأخر، فالبخيل يُجَمِّدُ أمواله عن القيام بدورها الاجتماعي، فلا تشارك في حل المشاكل الاقتصادية للآخرين، مع احتمال أن يكون البخل هو سبب المشكلة للآخر، وذلك عندما يكون الدائن رجلا بخيلا فلا يَنْظُر المدين ولا يتصدق عليه، هذا إذا لم يأخذ الربا بسبب طمعه وبخله.

ثم هناك أشياء خارجة عن قدرة الإنسان وهي ديون مستخدمة سابقا في محاولة حل مشكلة اقتصادية، ولم تقم بالغرض أو قامت به لفترة معينة فكانت كإجراء علاجي للتهدئة فقط ثم حان موعد استحقاقه فأصبح الدَّين في ذاته مشكلة لعدم القدرة على السداد، وما يترتب على ذلك من التزامات. وهذا بافتراض عدم وجود الربا في هذه الديون، أمَّا بافتراض وجود فوائد (ربا) على هذا الدين فالمشكلة أكثر حصولا. وغَلبة الدَين تتأكد بأن يكون صاحب الدَين لا يُراعي أخلاق الدائن من النَظْرة للمُعْسِرِ المَدِين، والتصدق عليه ومسامحته، وعلى هذا يكون قهر الرجال عائدًا على أصحاب الاستحقاقات، « فقهر الرجال إما أن يكون إضافته إلى الفاعل؛ أي قهر الدين إياه وغلبته عليه بالتقاضي وليس معه ما يقضي دينه، أو إلى المفعول بأن لا يكون له أحد يعاونه على قضاء دين من رجاله وأصحابه»[1].

(١) فيض القدير شرح الجامع الصغير، عبد الرؤوف المناوي، المكتبة التجارية الكبرى- مصر، الطبعة الأولى، ١٣٥٦هـ، ج٣/ ص١١٢.

والخلاصة أن الله عز وجل الرزاق قد كفل الرزق لجميع خلقه قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلرَّزَّاقُ ذُو ٱلْقُوَّةِ ٱلْمَتِينُ﴾ [الذاريات: ٥٨]، وما جعله الله عز وجل في الكون من موارد اقتصادية كافٍ لإشباع الحاجات الإنسانية لكل البشر، ولكن لا بد من حركة وعمل أو مشيٍ في الأرض كما سماه الله عز وجل، فالرزق يحتاج إلى مجهود، ولذا «نرى الإسلام دعوة للعمل الدؤوب والإعمار وتنمية الإنتاج لتحقيق مجتمع الرفاهية الذي يسعى إليه كل نظام اقتصادي على الأرض»[١]، ومن خلال ما ذكرنا من وفرة الموارد بالنسبة للعالم، وبالذات العالم الإسلامي فيتضح أن المشكلة ليست بشكل رئيس في قضية إمكان مالي بقدر ما هي في قصر تعبئة الطاقات الاجتماعية، أي الإنسان والتراب والوقت في مشروعٍ، تِرسُها إرادةٌ حضارية[٢]. فعلى الإنسان الاستفادة من هذه الموارد المتاحة مباشرةً أو باستخدام وسائل التقنية الحديثة من أجل تكثيف وزيادة مقدار الناتج الغذائي منها حتى يكفي الجميع.

وهذه الحقيقة تنسحب في الرد على شبهة أنَّ زيادة عدد البشر هو عقبة أمام كفاية الموارد!

فالموارد كما ذكرنا كافية لكل البشر الموجودين حاليًا، وستكفي كذلك لكل من سيأتي إذا تمَّ الاستفادة من الموارد بالشكل الأمثل. وكذلك يمكن الاستفادة من زيادة عدد البشر في زيادة إنتاجية الموارد، وذلك بتحويل الزيادة في قوة العمل إلى

(١) عدالة توزيع الثروة في الإسلام، مرجع سابق، ص ٢٠.
(٢) المسلم في عالم الاقتصاد، مالك بن نبي، دار الفكر- دمشق، الطبعة الثالثة، ١٩٨٧م، ص٧١.

زيادة إنتاجية، ففي اليابان والصين مثلًا يزيـد عدد العمال في الوحدة الأرضية على عدد العاملين بنفس حجم الوحدة في الفلبين والهند، ولكن إنتاجية الوحدة الأرضية في اليابان والصين تزيد عن مثيلتها في الفلبين والهند بمقدار ٧-١٠ أضعاف، وذلك بتطويـر أنماط من الزراعة المكثفة العمالة، وبالمقابل مـا تعانيه دول العالم الثالث من وجود البطالة المقنعة يرجع إلى السياسـات الاستعمارية، والتي قامت باختزال نظم الزراعة الشديدة التنوع - في البلاد المستَعْمَرة - إلى زراعة المحصول واحد أو اثنين، وهذا يؤدي إلى أنَّ فرص العمل تكون خلال موسم البذر والحصاد لمحصولٍ أو اثنين فقط، ويبقى الملايين بدون عملٍ خارج موسم حصاد هذا المحصول؛ ففي مصر مثلًا كان العمال الزراعيون يُسـتخدَمُون لشـهورٍ قليلةٍ فقط كل عام خلال موسم جني القطن، بينما يجد الملايين منهم أنفسهم بدون عملٍ طوال أشهر السنة[١]. ولذا فيمكن تحويـل الإضافة في قوة العمل إلى إضافة في إنتاجية الموارد كما ذكرنا. كما أنَّه قد ثبت خطأَ نظرية مالتس في الواقـع العملي والنظري، ففي الواقع العملي من خلال زيادة الإنتـاج بفضل التقدم التكنولوجي، كما ثبت خطؤها نظريًا من خلال الدراسـات والبحوث، ومنها تقارير منظمة الأغذية والزراعية (الفاو) التي أكدت تفوق نسـبة الإنتاج الغذائي على نسبة زيادة السكان[٢].

وكما أنَّ الإسـلام قد عالج الأسـباب التي تعود على الفرد من نفسه من كسلٍ وخمولٍ وإيثـارٍ للدعة، فقد غطى أيضًا جانب العجـز الواقع من خلال الدعوة إلى

(١) انظر: حدود النمو وخرافة الندرة، محمد سمير مصطفى، مرجع سابق، ص٨٧-٨٨.
(٢) انظر: السكان والتنمية من منظور إسلامي، كمال توفيق الحطاب، مرجع سابق، ص:٢٢٣-٢٢٤.

المشاركة الخارجية من أفراد المجتمع وهيئاته في إقالة العثرات والتعاون البنَّاء، وعلى هذا فقد غطى الإسلام بمنهجه الثغرات الحاصلة في البنيان الاجتماعي للمجتمع المسلم من قبل الفرد، ومن بعدها دعا إلى المشاركة المجتمعية في العلاج « فمنهج الإسلام القويم منهج يدعو إلى العمل والإنتاج، ويكفل لكل فرد في المجتمع نصيبه من الثروة، فلا يجوع أحد ولا يَعْرى ولا يَظمأ ولا يضحى (تصيبه الشمس بحرها)، مجتمع متضامن في السراء والضراء، قادر على النزال والصمود على مدار التاريخ»[١]، ورتب لهذا العلاج مجموعة من التشريعات فقد «عالج الإسلام كفران النعمة بما وصفه للإنتاج والاستهلاك من أحكام، كما كفل محو الظلم بما وضعه للتداول والتوزيع من تعاليم»[٢]، ووجَّه جميع أعضاء المجتمع الإسلامي عند ظهور المشكلة الاقتصادية إلى المشاركة في علاجها. وفي وجهة النظر الإسلامية أنَّ الغَنِيَّ أيضًا له مشكلة، وإن كانت خاصة به وهي أنَّه «مسئول عن إخوانه الذين تقل مواردهم عن حاجتهم، فهو إذًا مُبتلى بالغِنى، وهم مُبتلون بالفقر...، مسئول عن حسن استغلاله موارده، وحسن توزيع هذه الموارد على حاجاته وحاجات عياله، وحسن استغلال الفائض في أعمال الاستثمار الدنيوي (الإنتاج) أو الأخروي (الصدقات)»[٣].

وأيضًا مما امتازت به النظرة الإسلامية لمعالجة المشكلة الاقتصادية هي حدود السقف الموضوع للوصول إليه كحد أدنى عند العلاج للمشكلة الاقتصادية، وهو

(١) الإسلام والثروة، مرجع سابق، ص ١٤.
(٢) الإسلام والمشكلة الاقتصادية، مرجع سابق، ص ٥٩.
(٣) انظر: أصول الاقتصاد الإسلامي لرفيق المصري، مرجع سابق، ص ١٥.

يعتــبر أنموذجًا، وقد أصبح قدوة لبقية المجتمعات «وهي أنَّ المشــكلة الاقتصادية في الإســلام لم ترتبط منذ البداية بهدف توفير الضروريات الأساسية للمعيشة، وإنما تهدف رفع مســتوى المعيشة وتحســينه، وهو ما انتهى إليه أخيرًا الفكر الاقتصادي الحديث بعــد أربعة عشر قرنًــا مُعبرًا عنه باصطــلاح (الرفاهيــة الاقتصادية) أو (الرخاء المادي)»[1].

❁ ❁ ❁

(١) الإسلام والمشكلة الاقتصادية، مرجع سابق، ص ٥٩.

قائمة المصادر

١- الإسلام والثروة. عبدالعزيز الكحلوت. منشورات صحيفة الدعوة الإسلامية- ليبيا. ١٩٨٠م.

٢- الإسلام والمذاهب الاقتصادية المعاصرة. يوسف كمال. دار الوفاء - المنصورة. الطبعة الثانية. ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.

٣- الإسلام والمشكلة الاقتصادية، محمد شوقي الفنجري، دار الوطن - الرياض، الطبعة الثالثة، ١٤٠٨هـ-١٩٨٧م.

٤- الإسلام وعدالة التوزيع، محمد شوقي الفنجري، إصدار الإتحاد الدولي للبنوك الإسلامية -القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م.

٥- أصول الاقتصاد الإسلامي. رفيق يونس المصري. دار القلم- دمشق. الطبعة الثالثة. ١٤٢٠هـ ١٩٩٩م. - الفلاكة والمفلكون، أحمد علي الدلجي، دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م، ص٦٢.

٦- أصول الاقتصاد الإسلامي. عبد الحميد محمود البعلي. دار الراوي - الدمام. الطبعة الأولى. ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.

٧- أصول المذاهب الاقتصادية بين التجاريين والتوجيه، مصطفى كمال فايد، دار الفكر العربي- القاهرة.

٨- الاقتصاد الإسلامي مدخل ومنهاج، عيسى عبده، دار الاعتصام- مصر.

٩- الاقتصاد الإسلامي والمشكلة الاقتصادية، حسين غانم، دار الوفاء - المنصورة، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ-١٩٩١م.

١٠- الاقتصاد الإسلامي، مفاهيم ومرتكزات، محمد أحمد صقر، بحوث مختارة من المؤتمر العالمي الأول للاقتصاد الإسلامي- مكة المكرمة بتاريخ ٢١-٢٦ صفر ١٣٩٦هـ الموافق ٢١-٢٦ شباط ١٩٧٦، إصدار جامعة الملك عبدالعزيز، المركز العالمي لأبحاث الاقتصاد الإسلامي- جدة، الطبعة الأولى، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م.

١١- اقتصادنا، محمد باقر الصدر، دار التعارف للمطبوعات- بيروت، الطبعة العشرون، ١٤٠٨هـ-١٩٨٧م.

١٢- اقتصاديات السكان، صلاح الدين نامق، دار المعارف- مصر، ١٩٧٠م.

١٣- أمراض الفقر، فيليب عطية، سلسلة عالم المعرفة، إصدار المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب- الكويت، العدد ١٦١.

١٤- تأملات إسلامية في الرأسمالية الديمقراطية، محمد عبدالروؤف، غالي عودة، دار البشير - عمان/ الأردن، ١٩٨٨.

١٥- تطبيق القواعد الشرعية في الاقتصاد، عبدالستار أبوغدة، من ندوة التطبيقات الإسلامية المعاصرة، إصدار البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب - جدة، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.

١٦- تطور الفكر الاقتصادي، عبدالرحمن يسري، دار الجامعات المصرية- الإسكندرية، ١٩٧٩م.

١٧- تقرير التنمية البشرية للأمم المتحدة للعام ٢٠٠٧م-٢٠٠٨م، أصدره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، طبع شركة الكركي للنشر- لبنان.

١٨- حدود النمو وخرافة الندرة، محمد سمير مصطفى، مجلة بحوث اقتصادية عربية، إصدار الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ومركز دراسات الوحدة العربية- العدد ٤٠، خريف ٢٠٠٧م، السنة ١٤.

١٩- الحريات العامة حقوق الإنسان، محمد سعيد مجدوب، جروس برس - لبنان، الطبعة الأولى، ١٩٨٦م.

٢٠- الدعوات الكبير، أحمد بن الحسين البيهقي، منشورات مركز المخطوطات والتراث والوثائق - الكويت، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م، تحقيق: بدر بن عبد الله البدر.

٢١- رأس المال، كارل ماركس، ترجمة: راشد البروي، مكتبة النهضة المصرية - مصر، ١٣٦٦هـ-١٩٤٧م.

٢٢- السكان والتنمية من منظور إسلامي، كمال توفيق الحطاب، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة الكويت، السنة ١٣، العدد٣٦، شعبان١٤١٩هـ- ديسمبر١٩٩٨م.

٢٣- سنن أبي داود. لسليمان بن الأشعث أبو داود السجستاني الأزدي. دار الفكر - بيروت. تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد.

٢٤- صحيح البخاري، المُسمى الجامع الصحيح المختصر، لمحمد بن إسماعيل البخاري الجعفي، مراجعة: مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير- بيروت، الطبعة الثالثة، ١٩٨٧م-١٤٠٧هـ.

٢٥- صحيح مسلم بن الحجاج، أبو الحسين القشيري النيسابوري، تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي، دار إحياء التراث العربي - بيروت.

٢٦- صناع الجوع وخرافة الندرة، فرانسيس مور لاپيه، وجوزيف كولينز، ترجمة: أحمد حسان، سلسلة عالم المعرفة، إصدار المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب- الكويت، العدد ٦٤، إبريل ١٩٨٣م.

٢٧- عالم إسلامي بلا فقر، رفعت سيد العوضي، سلسة كتاب الأمة، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية - قطر، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م، العدد ٧٩ .

٢٨- عدالة توزيع الثروة في الإسلام، عبد السميع المصري، مكتبة وهبة، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

٢٩- فيض القدير شرح الجامع الصغير، عبد الرؤوف المناوي، المكتبة التجارية الكبرى- مصر، الطبعة الأولى، ١٣٥٦هـ.

٣٠- قادة الفكر الاقتصادي، صلاح نامق، دار المعارف- القاهرة، ١٩٧٨م.

٣١- مدخل للفكر الاقتصادي في الإسلام. سعيد مرطان. مؤسسة الرسالة. الطبعة الأولى. ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

٣٢- المسلم في عالم الاقتصاد، مالك بن نبي، دار الفكر- دمشق، الطبعة الثالثة، ١٩٨٧م.

٣٣- منهج الاقتصاد في القرآن، زيدان عبدالفتاح قعدان، مؤسسة الرسالة- بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٨-١٩٩٧م.

٣٤- موسوعة السياسة، عبدالوهاب الكيالي وآخرون، المؤسسة العربية - بيروت، الطبعة الثالثة، ١٩٩٠م.

٣٥- الموسوعة العربية الميسرة، لمجموعة من العلماء، مؤسسة دار الشعب للصحافة والطباعة والنشر- مصر، الطبعة الأولى، ١٩٦٧م.

٣٦- نظرات جديدة في المشكلة الاقتصادية من منظور إسلامي، كمال الحطاب، مجلة جامعة مؤتة للبحوث والدراسات - الأردن، المجلد ١٧، العدد٣، ٢٠٠٢م.

❁ ❁ ❁